محضر الجلسة رقم 205

التاريخ: الأربعاء 14 رجب 1446هـ (15 يناير 2025م).
الرئاسة: النائب السيد راشيد طالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛
والمستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: أربع وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم 2023-2024.

السيد راشيد طالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،
السيدات والسادة رؤساء الغرف المحترمون،
السيدات والسادة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات المحترمون،
السيدات والسادة المسؤولون الملحقون لدى الرئاسة الأولى،
السيدات والسادة مدراء الأقطاب المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، يخصص البرلمان هذه الجلسة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2023-2024.

الكلمة للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة.

تفضلي السيدة الرئيس.

السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

السلام عليكم.
بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.
السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،
السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

تشرفت برفع التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2023-2024 إلى جلالة الملك نصره الله وأيده، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس في 25 أكتوبر 2024، طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في الجريدة الرسمية في 13 دجنبر 2024.

واليوم، يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقا لأحكام الفصل 148 من دستور المملكة.

لقاؤنا هذا، أيها السيدات والسادة الأكارم، يعتبر محطة دستورية متميزة، فضلا عن كونه ينسجم مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، وذلك قصد تمكينكم، أنتم نواب الأمة، وتمكين الرأي العام أيضا من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

يحضر معي أو إلى جانبي هنا في هذا المحفل الدستوري العلي السيدات والسادة رؤساء الغرف القطاعية، إلى جانب السيد الكاتب العام ورئيستي غرفة التأديب المالي والتصريح بالممتلكات.

يحضر معي أيضا رؤساء.. وبجانبي رؤساء المجالس الجهوية الاثني عشرة، ولأول مرة هناك أيضا المسؤولون الذين يعملون بجانبي، وقد سبق للسيد الرئيس أن رحب بهم، ولأول مرة يحضر معنا عشرون يمثلون عينة من خيرة المقررين القضاة المستشارين المقررين، وهم جنود الخفاء، وهذه الأعمال أو بعضها التي سأقدمها لكم هي من صنعهم بكل تجرد وكفاءة، وهم يمثلون إن شاء الله أيضا الخلف، وهو اعتراف أمامكم بكفاءة قضاة وقاضيات المجلس الأعلى.

أيضا، تتابعنا عن بعد مكونات النيابة العامة وعلى رأسها السيد الوكيل العام للملك.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

عرفت بلادنا سنة 2023 تحسن مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العمومية، رغم سياق دولي صعب ومعقد، تطبعه تحولات متسارعة وغير متوقعة في الغالب، ورغم أيضا توالي سنوات الجفاف الحاد ووضعية الإجهاد المائي.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، سجل بعض التحسن، إذ انتقل من 1,5% سنة 2022 إلى 3,4% سنة 2023، وحسب تقديرات بنك المغرب، فإن هذه النسبة ستصل إلى 2,6% عند نهاية سنة 2024 على أن تعاود الارتفاع إلى 3,9% مع متم 2025.

للإشارة، فإن الاقتصاد العالمي استمر في تراجعه خلال سنة 2023، حيث انخفضت نسبة نموه من 3,5% سنة 2022 إلى 3,2% سنة 2023،

مع تسجيل أيضا تفاوتات ملموسة في تطور هذه النسبة بين مختلف دول العالم؛ ومن المنتظر أن يعرف نمو الاقتصاد العالمي استقرارا خلال سنتي 2024 و2025.

وفيما يخص نسبة التضخم، بلغت ببلادنا 6,1% خلال سنة 2023، مقابل 6,6% سنة 2022.

وتشير تقديرات بنك المغرب إلى انخفاض هذه النسبة إلى 1% سنة 2024، على أن تصل إلى 2,4% سنة 2025، يعزى هذا الانخفاض أساسا إلى سن سياسة نقدية ملائمة وإلى تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

أما على مستوى المالية العمومية، فحسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، يظهر تنفيذ الميزانية إلى غاية متم شهر نونبر 2024 تحسنا للمداخيل العادية بنسبة 15,1%، بفعل الأداء الملحوظ والهام للموارد الضريبية التي ارتفعت بما قدره 12%، بالموازاة سجلت النفقات الإجمالية ارتفاعا بنسبة 12,5% إثر تزايد نفقات السلع والخدمات.

أما بالنسبة لعجز الميزانية، فقد انخفض من 5,4% سنة 2022 إلى 4,4% سنة 2023.

وعلى مستوى المديونية، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي بنسبة 6,8% مقارنة بسنة 2022، حيث بلغ 1016 مليار درهم في سنة 2023، وهو ما يمثل 69,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مسجلا بذلك تراجعا مقارنة بسنة 2022 حيث كانت هذه النسبة تشكل 71,5%.

وتشير المعطيات المؤقتة حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2024، التي أعلنت عنها الحكومة خلال الأسبوع المنصرم، أن عجز الميزانية سيبقى في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام وأن نسبة دين الخزينة ستستقر في 69,5% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2024.

علاقة بالمالية العمومية، يسجل المجلس بعض المخاطر التي يتعين معالجتها على الأمدين القصير والمتوسط، بالنظر إلى الضغوط المتزايدة على المالية العمومية، وإلى وثيرة تنفيذ بعض الإصلاحات المبرمجة.

ذلك، أن تفاقم إشكالية الإجهاد المائي تستلزم استثمارات كبرى ومستعجلة تقدر بـ 143 مليار درهم برسم الفترة 2020-2027، كما أيضا فإن التأهيل العام لمنطقة الحوز يستدعي موارد مالية مهمة لتمويل برامج الإعمار ومساعدة المتضررين من الزلزال، حيث تجاوزت النفقات في هذا المجال 9,5 مليار درهم إلى حدود نهاية أكتوبر 2024.

كما يتواصل تنزيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها بلادنا، خصوصا إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والتي من المتوقع، حسب آخر تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تبلغ كلفته 53,5 مليار درهم عند تفعيل جميع آليات الحماية الاجتماعية سنة 2026، منها 38,5 مليار درهم سوف تمول من ميزانية الدولة.

المسألة الثالثة على صعيد آخر، فإن تأهيل البنية التحتية الرياضية والسياحية والاتصال والمواصلات، استعدادا لاستضافة المغرب، مشاركة بالطبع مع إسبانيا والبرتغال، لكأس إفريقيا للأمم سنة 2025 ونهائيات كأس العالم لـ 2030، يتطلب هذا تعبئة موارد مالية هامة لتمويل هذه الاستثمارات الكبرى.

واعتبارا لتطور نفقات الاستثمار المنجزة في إطار الميزانية العامة للدولة والتي انتقلت من 52,3 مليار درهم سنة 2015 إلى 119,2 مليار درهم سنة 2023، يتعين الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي هذا، والسعي لأن يشكل رافعة فعلية للاستثمار الخاص، من خلال تطوير الآليات الضرورية لضمان التوظيف الأمثل (l'optimisation) للاستثمارات العمومية، وعبر ترشيد النفقات وتحديد وضبط الأولويات واللجوء أيضا إلى الشراكات مع القطاع الخاص.

وارتباطا بتعبئة الموارد، يتوقع أن تسهم أيضا الإصلاحات الجارية في المجال الجبائي.. مثلا، هناك نتائج جد هامة على الموارد الضريبية وإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة الاستثمار، من المتوقع أن تساهم هذه الإصلاحات في تخفيف الضغط على المالية العمومية، وذلك لما يمكن أن تتيحه من موارد عمومية إضافية من جهة، ومن تقليص التحويلات من ميزانية الدولة لفائدة المؤسسات العمومية، تحويلات الدولة للمؤسسات فاقت 65 مليار درهم سنة 2023، مقابل مساهمات وعائدات في ميزانية الدولة لم تتجاوز 16,8 مليار درهم، برسم نفس السنة.

كما أن من بين الأهداف المتوخاة من إصلاح منظومة الاستثمار، الرفع من نسبة مساهمة الاستثمار الخاص الذي يجب أن يعكس فعليا الدينامية التي يشهدها الاستثمار العمومي، وبالتالي التخفيف من الضغوط على المالية العمومية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره إصلاح منظومة الاستثمار من عائدات ضريبية، من شأنها الرفع من القدرات التمويلية لميزانية الدولة وكذا لميزانية الجماعات الترابية.

وإذا كان من شأن هذه الإصلاحات توفير هوامش هامة للاستجابة لحاجيات التمويل، فإن الحرص على مواصلة تسريع تنفيذ هذه الإصلاحات يكتسي أهمية بالغة، تداركا لكل تأخر في إنجازها، وضمانا أيضا لتعبئة الموارد اللازمة في أفق يتناسب مع توقيت بروز الحاجيات وضبطها، ولترسيخ أيضا موارد تمويلية قارة، مع الاستمرار في ابتكار مصادر أخرى لتخفيف هذه الضغوط على الميزانية المالية العمومية.

علاقة أيضا بالمخاطر المحتملة التي قد تواجهها المالية العمومية على المدين البعيد والمتوسط، فإن المجلس يؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى مباشرة وتسريع إصلاح منظومة التقاعد، وقد سبق للمجلس أن أصدر توصيات في هذا الشأن في تقريره حول منظومة التقاعد لسنة 2013، دعا فيها إلى الشروع في الإصلاح الهيكلي بعد إنجاز الإصلاح المقياسي.

كما أن تقرير المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد (وقد صدر سنة 2017) أورد ضمن توصياته الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن يتوخاها إصلاح هذا النظام والشروط الضرورية للحفاظ على استدامته.

تجدر الإشارة، أيتها السيدات والسادة النواب، أن الوضعية التي يشهدها الصندوق المغربي للتقاعد سجل عجزا تقنيا بمبلغ 9,8 مليار درهم عند نهاية سنة 2023، مما يؤدي إلى تراجع في الأرصدة الاحتياطية لهذا الصندوق التي بلغت 65,8 مليار درهم عند متم سنة 2023، ومن المتوقع، حسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تستنفذ في حدود سنة 2028.

يسجل المجلس في هذا الصدد إعلان الحكومة مؤخرا عن عزمها الشروع في الإصلاح المرتقب خلال الشهر الحالي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

ارتباطا بكل هذه التحديات، وتنزيلا لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أعرض على أنظاركم حصيلة موجزة لأهم أعمال المجلس خلال الفترة 2023-2024، علما أنه سيتم توزيع حقيبة تحمل كل مجموعة من الوثائق، منها عرضي هذا في صيغته المطولة، وثيقة ستيسر لكم بصفة أنفوغرافية وبصفة جد مبسطة جميع المهام التقييمية مع تتبع الأوراش الكبرى ومهام مراقبة التسيير وكذا المهام القضائية سيتم توزيعها عليكم بإذن الله، بعد عرضي هذا.

واعتبارا للتقرير السنوي المفصل الذي تم نشره، ولأن الحيز الزمني لا يتيح تفصيل مختلف الأنشطة، أود التركيز على بعض الخلاصات لأهم أشغال المجلس، علاقة بتحديات تحسين التدبير العمومي وتلك التحديات المتصلة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

سأتناول عرضي هذا في ثلاثة محاور أساسية:

- **المحور الأول: يخص تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى؛**
- **المحور الثاني: أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهمات أيضا مراقبة التسيير؛**
- **المحور الثالث: يخص المهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.**

بخصوص تتبع أوراش الإصلاحات الكبرى، موضوع المحور الأول:

على غرار السنتين السابقتين، واصل المجلس الأعلى تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى ببلادنا، قام بتقييم تقدم الإنجازات وتحديد المخاطر والتحديات التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الإصلاحات، يتعلق الأمر بورش الحماية الاجتماعية، الاستثمار، المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الجبائي.

وهذه السنة تمت إضافة ورشين وهما اللذين سوف أتوقف عندهما، يتعلقان بإشكالية الماء والجهوية المتقدمة، أدرجت خلاصة لهما ضمن التقرير الحالي.

بخصوص قطاع الماء، اعتمدت بلادنا منذ الستينات سياسات مائية استباقية، ابتداء من سياسة بناء السدود، لتحسين استدامة الموارد المائية وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، وصولا إلى البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي يروم توفير الماء الصالح للشرب وتلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية، بغلاف مالي قدره 143 مليار درهم.

في هذا الصدد، فقد ارتفعت السعة التخزينية الإجمالية للسدود من 18,7 مليار متر مكعب سنة 2020، إلى 20,7 مليار متر مكعب عند متم سنة 2023، تبعا لتشغيل مجموعة من السدود الكبيرة التي شرع في إنجازها قبل إطلاق البرنامج، خاصة سدود تودغى، تيداس، أكدز وسد فاصك، علما أن بعضها تأخر في التنفيذ بسبب فسخ صفقات الأشغال المتعلقة بها، كما هو الشأن بالنسبة لسد مداز وسد تاركا أومادي.

وبالنظر إلى المخزون الحالي للمياه بالسدود والذي لا يتجاوز 29% في نهاية دجنبر 2024، من اللازم توجيه مشاريع بناء السدود نحو المناطق التي تعرف تساقطات مطرية مهمة من أجل تفادي ضياعها وضعف أو عدم الاستفادة منها، لاسيما في الحوضين سبو واللوكوس.

من اللازم أيضا تسريع المشاريع المتعلقة بالربط بين الأحواض المائية كحل مبتكر يساهم في الحد من الخصاص المائي على مستوى المناطق التي تعاني من تراجع في مواردها المائية ويساهم أيضا في التخفيف من التباين المجالي لتوزيع هذه الموارد.

يتعلق الأمر أساسا باستكمال مشاريع الربط بين الأحواض المائية للوكوس وسبو وأبي رقراق وأم الربيع، وكذا تسريع المشاريع المرتبطة بتعبئة الموارد غير الاعتيادية، كتلك المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وكذلك تحلية مياه البحر، مما سيمكن من تعزيز التدبير المندمج للموارد المائية وحماية أكبر للمخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية.

علاقة بتدبير الطلب والاقتصاد وتثمين الماء، بالرغم من الجهود المبذولة لتحديث شبكات السقي الجماعي وتوسيع نطاق استخدام الري الموضعي لتحقيق الاقتصاد في استهلاك الماء، فإن ذلك لم يمكن من الحد من زيادة الطلب على مياه السقي، فإلى غاية نهاية سنة 2023، لم تتجاوز المساحة المجهزة بنظام السقي الموضعي حوالي 50% من إجمالي المساحة المسقية على الصعيد الوطني، بالنظر إلى بطء وثيرة التجهيز الداخلي للضيعات الفلاحية في إطار مشاريع التحول الجماعي إلى نظام السقي هذا.

كما أن القطاع الفلاحي لا يستفيد من الإمكانات التي توفرها المياه العادمة المعالجة، والتي بلغ حجمها سنة 2023 حوالي 37 مليون متر مكعب، يرجع ذلك لعدة عوامل، منها غياب معايير لتحديد خصائص جودة المياه العادمة المعالجة من أجل الاستعمال في هذا القطاع الفلاحي.

التدبير الأنجع للماء يقتضي أيضا مواصلة تقليص الكميات المهمة للتسربات في شبكات النقل بالرفع من مردوديتها من 77% كمعدل وطني حاليا، إلى 80% كهدف في أفق 2030.

من جهة أخرى، على الرغم من أن بلادنا عملت على ملاءمة الترسانة القانونية المتعلقة بالماء، فإن المقاربة القانونية تظل غير كافية ما لم تقترن بمقاربة متعددة الأبعاد، تضمن تحقيق التكامل والالتقائية بين قطاعات الماء والفلاحة والطاقة وتلاؤم استراتيجياتها وأيضا اندماجها على المستوى الترابي.

وانطلاقا من التجارب الناجحة المرصودة على الصعيد الدولي، يتعين اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة قصد تعبئة الموارد المائية، خاصة في مجال تحلية مياه البحر، مع تشجيع البحث العلمي في المجال المائي والانفتاح أكثر على الجامعات ومختبرات البحث المغربية كي تساهم في اقتراح حلول للإشكاليات البيئية، لاسيما تلك المتعلقة بالماء والتربة أيضا.

كما ينبغي استغلال كافة قنوات التواصل الممكنة من أجل توعية الشركات والمقاولات في سائر القطاعات، والأسر والمواطنين، بضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي للماء، فضلا عن ضرورة تفعيل آليات الردع تجاه السلوكات المشينة واللامسؤولة لاستهلاك الماء.

الورش الثاني هو الورش الإصلاحي للجهوية المتقدمة: باشر المجلس، كما قلت قبل قليل، خلال سنة 2024 تتبع هذا الإصلاح، وذلك استكمالا للمهمة الموضوعاتية التي أنجزها بهذا الخصوص في نوفمبر 2023؛ وسيعمل المجلس أيضا في الفصل الأول من هذه السنة على نشر نتائج تقييم برنامج الحد من الفوارق المجالية.

وفي هذا الإطار، يسجل المجلس مبادرة السلطات العمومية إلى تسريع هذا الورش من خلال مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية المرتبطة سواء باللامركزية واللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تخصيص آليات متجددة وموارد لمواكبة الجهات في تفعيل اختصاصاتها ودعم قدراتها التدبيرية.

فقد استمر المنحى التصاعدي للموارد المالية المرصودة من قبل الدولة لفائدة الجهات، حيث بلغ إجمالي الموارد المحولة من قبل الدولة حوالي 57,64 مليار درهم خلال الفترة من يناير 2018 إلى متم سنة 2024، كما ارتفعت المساهمات المخصصة من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات من 3,79 مليار درهم في سنة 2016 إلى 8,79 مليار درهم سنة 2023، بالإضافة إلى موارد صندوق التضامن بين الجهات التي بلغت 6,19 مليار درهم خلال الفترة.

غير أن وثيرة تفعيل هذا الورش الهيكلي والاستراتيجي تستلزم المزيد من الجهود لتسريع تنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري على أرض الواقع، من خلال تفعيل الإجراءات المبرمجة وتقييم النتائج، حيث إن معدل إنجاز خارطة الطريق المتعلقة بالميثاق المذكور لم يتجاوز 36% إلى غاية منتصف أكتوبر 2024.

كما تبقى وثيرة نقل وتفويض الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار تفويضها إلى المصالح اللامركزة، تبقى غير كافية، لم تتجاوز نسبتها 38% في منتصف أكتوبر 2024.

بخصوص الإطار القانوني المؤسساتي للجهوية الموسعة المتقدمة، يظل تحقيق الأهداف المتوخاة، وخاصة تمكين الجهات من أداء أدوارها التنموية على النحو الأمثل، رهينا بحصر وملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بمجال تدخلات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهات، منها 18 مجالا ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات و3 مجالات ضمن الاختصاصات المشتركة، وذلك من أجل تحديد حدود تدخل مختلف الفاعلين العموميين وتدارك تداخل مهامهم مع اختصاصات الجهة.

من المهم أيضا تحديد اختصاصات وتنظيم التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة والقطاعية التي صادقت على إحداثها اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري ونقل الاختصاصات التقريرية إليها، وذلك لتحقيق وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي وضمان حسن التنسيق فيما بينها، حيث صودق على إحداث ثلاث تمثيليات مشتركة بالإضافة إلى تمثيليتين قطاعيتين.

بالنسبة لآليات تفعيل الجهوية المتقدمة، سجل المجلس محدودية اعتماد آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية المدرجة ضمن الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية.

خلال الفترة 2020-2022، استكملت أربع جهات، فقط، مسطرة التوقيع على عقود البرامج بين الدولة والجهات، شملت 197 مشروعا تنمويا بكلفة إجمالية قدرها 23,56 مليار درهم. غير أن معدل المشاريع مكتملة الإنجاز ضمن عقود البرامج هذه الأربعة لم يتجاوز 9%، في حين بلغت نسبة المشاريع في طور الإنجاز 80%، وهذا إلى غاية متم أبريل 2024.

هذا، ويبقى نجاح التعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين رهينا باعتماد إطار تنظيمي يحدد بشكل واضح التزامات مختلف الأطراف خلال مراحل إعداده وتنفيذه، وكذا ترشيد وضبط آجال الإجراءات المتعلقة بمسطرة إبرام العقد، بهدف تدارك النقائص المسجلة على مستوى تنفيذ الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية.

تستدعي هذه الوضعية تحري الدقة في تحديد المشاريع ذات الأولوية المقرر إنجازها في إطار عقد بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين، يتضمن الآليات الكفيلة بإنجاحها، لا سيما من خلال تحديد شكليات إبرام وتنفيذ هذا العقد.

أضحى أيضا، أيها السيدات والسادة النواب المحترمون، من الضروري مواكبة الجهات في إنجاح برامج التنمية الجهوية التي تم التأشير عليها لتدارك النقائص المسجلة في السابق، بالطبع مع مراعاة قدراتها التدبيرية والموارد المالية الملتزم بتعبئتها.

وبخصوص الجيل الثاني من البرامج التنموية للفترة 2022-2027 فإلى غاية

منتصف شهر أكتوبر 2024، لم تصادق مجالس الجهات على عقود البرامج المتعلقة بها. ويعزى هذا الوضع إلى عدم تزامن التخطيط لمرحلة إعداد هذه العقود مع مسطرة إعداد برامج التنمية الجهوية.

كما لم يساعد، أيضا التأخير الحاصل في تعيين رؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية والمشتركة على مستوى الجهات وتفويض الاختصاصات التقريرية إليهم، لم يساعد على تيسير مسطرة التشاور حول مضمون هذه العقود بين الجهات والقطاعات الوزارية المعنية.

بخصوص خارطة الطريق للمرحلة القادمة، يسجل المجلس التوصيات التي أسفرت عنها المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة في دجنبر المنصرم والتي تتماشى مع الخلاصات التي أوردها المجلس في تقريره حول التقييم المؤسساتي للجهوية المتقدمة في نونبر 2023 وكذا من خلال تتبعه لهذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

المحور الثاني يستعرض أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهمات مراقبة التسيير.

في هذا الصدد، أود أن أتطرق لاثنين من هذه المشاريع، بالنظر لأهميتها، ويتعلق الأمر بالاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030 والاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية.

فبخصوص الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030 تضمنت مجموعة من المكونات الهامة كقطاعات الكهرباء، الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية، الوقود، المحروقات، والطاقة النووية، والتنقيب عن الهيدروكربونات، والصخور الزيتية، والطاقة الحيوية.

تم فعلا تحقيق إنجازات هامة مكنت من تعزيز مكانة المغرب في مجال الانتقال الطاقي، حيث يحتل الرتبة الرابعة إفريقيا والثالثة عربيا من حيث القدرة المثبتة لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة.

لكن، ما زالت بعض الجوانب في حاجة إلى تحسين، ترتبط أساسا بحكامة القطاع الطاقي ومدى تحقيق الأهداف المحددة لمختلف هذه المكونات التي ذكرتها.

هكذا، ركز التخطيط الطاقي بشكل أساسي على قطاع الكهرباء، حيث تمت بلورة مخططات التجهيز المرتبطة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، في حين لا تشمل هذه العملية جوانب أخرى مهمة، كتأمين الإمدادات والنجاعة الطاقية وتنويع مصادر الطاقة، مما يبرز الحاجة إلى إرساء رؤية شمولية في مجال التخطيط في هذا القطاع.

كما أن اللجوء إلى آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية لقطاع الطاقة ظل محدودا، رغم القيام بعدة مبادرات في هذا الاتجاه، منذ سنة 2008، أي سنة قبيل إطلاق هذه الاستراتيجية، تم إبرام عقدي برامج فقط مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، غطى الأول الفترة 2008-2011 وشمل الثاني الفترة 2014-2017.

فيما يتعلق بالإنجازات على مستوى مختلف مكونات هذه الاستراتيجية، استراتيجية الطاقة الوطنية، انتقلت حصة الطاقات المتجددة في القدرة المثبتة من 32% سنة 2009 إلى 40% سنة 2023، وبلغت في غشت 2024 44,6% قصد بلوغ حصة 52% كهدف في أفق 2030.

وقصد بلوغ هذا الهدف، هدف 52%، يتعين تسريع وتيرة إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة بإنتاج هذه الطاقات. على سبيل الإشارة، لم يتم بعد الترخيص لعدد من المشاريع التي تقدم بها القطاع الخاص في إطار القانون رقم 13.09 سالف الذكر، ذلك نظرا لنقص القدرة الاستيعابية لشبكة نقل الكهرباء.

كما أضحت بلورة استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية والمصادقة عليها وأجرأتها، أضحت ضرورة ملحة، وكذا وضع إطار تحفيزي بهدف تشجيع تدابير النجاعة الطاقية، إذ أنه على الرغم من أن الاستراتيجية الطاقية الوطنية جعلت من النجاعة الطاقية أولوية وطنية، فلم يتم اعتماد أي استراتيجية تخص هذه النجاعة الطاقية، واتسمت التدابير التي تم تنفيذها بمحدوديتها.

فهكذا، لم تتجاوز نسبة اقتصاد الطاقة 5,8% وهي نسبة تظل بعيدة عن الهدف المتوخى في أفق سنة 2030 وهو 20%، وقد ساهم في ذلك أيضا في هذه المحدودية، ضعف الموارد المالية وتأخر إصدار عدد من النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، إضافة إلى عدم وجود إطار تحفيزي قادر على إرساء ثقافة النجاعة الطاقية لدى القطاعات المعنية.

علاقة بقطاع المحروقات، يعرف وضعية تستدعي وضع آليات لتدبير ومراقبة مخزونه الاحتياطي، بهدف التخفيف من أثر تقلبات الأسعار في السوق الدولية وانعكاساتها على الأسعار في السوق الوطنية.

منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للطاقة سنة 2009، ظلت المخزونات الاحتياطية لمختلف المنتجات البترولية دون المستوى المحدد في 60 يوما، إذ على سبيل المثال، خلال سنة 2023 لم تتعد مخزونات كل من الغازوال والبنزين وغاز البوتان على التوالي 32 و37 و31 يوما.

كما أن تنويع نقاط دخول المنتجات البترولية المستوردة بقي محدودا، حيث أضيفت نقطة دخول فريدة بميناء طنجة-المتوسط، منذ إطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030.

فيما يخص قطاع الغاز الطبيعي، لم يتم استكمال المبادرات المتخذة لتطويره منذ سنة 2011، مما يؤثر على الجهود الرامية إلى التخلي التدريجي عن الفحم في إنتاج الكهرباء.

تستدعي هذه الوضعية بلورة هذه المبادرات من خلال استراتيجية رسمية وفي إطار قانوني مناسب للقطاع، وذلك بتنسيق مع الأطراف المعنية، قصد تطوير سوق للغاز الطبيعي محفز وجاذب للاستثمارات.

تقييم الاستراتيجية الثانية هي **الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الأمية**، مكن هذا التقييم من تسجيل تزايد مستمر في أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية، انتقل العدد الإجمالي للمسجلين في هذا البرنامج من 674.551 خلال الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 852.535 خلال الموسم 2022-2023، أي بمعدل نمو للمسجلين متوسط يقدر بـ 4,1%.

من جهة أخرى، بلغت الحصيلة التراكمية للمستفيدين من هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، بلغت 7,7 مليون مستفيد وانتقلت الموارد المعبأة لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من 183 مليون درهم إلى 371 مليون درهم خلال نفس الفترة 2015-2023، غير أن تنفيذ الخطط الاستراتيجية وبرامج محاربة الأمية من طرف مختلف الفاعلين، لم يحقق بعد الأثر المتوخى منه للقضاء على هذه الآفة، بالرغم من الغلاف المالي الإجمالي الذي تمت تعبئته لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خلال الفترة 2015-2023 والذي ناهز 3 ملايير درهم.

تشير معطيات الإحصاءين العامين للسكان والسكنى لسنتي 2004 و2024 أن نسبة الأمية لازالت مرتفعة على مستوى الفئات العمرية التي تفوق 15 سنة، حيث شملت ما يزيد عن 7.478.000 شخص خلال سنة 2024 أي ما يعادل نسبة أمية تناهز 27,9%، مقابل 47,7% قبل عشرين سنة؛ 27,9% في 2024 مقابل 47,7% قبل عشرين سنة في 2004.

اعتبارا لهذه الحصيلة وبكل موضوعية غير المرضية، وبالنظر إلى تواتر مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات التنفيذية منذ سنة 2004 والمجهودات التي تم بذلها، سواء كانت مالية أو من خلال إحداث وكالة خاصة، من الضروري، أيها السيدات والسادة النواب، من الضروري التفكير في طرق مبتكرة تؤسس للمزيد من الفعالية والنجاعة، من خلال عقد برنامج بين الدولة والوكالة المعنية من أجل تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف المزمع إنجازها، وفق جدولة زمنية مناسبة، ومن اللازم أيضا إرساء آليات لتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها وتقييم نتائجها دوريا وتقييم أثرها على خفض نسبة الأمية.

على صعيد آخر، اعتمدت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في تنفيذ برامجها على الشراكة مع هيئات المجتمع المدني، إلا أن هذه العملية اعترتها مجموعة من النقائص تتجلى خاصة، في عدم تأسيس نظام لتصنيف الجمعيات المتخصصة في محاربة الأمية، وذلك بهدف تحفيزها على التخصص وعلى التنظيم وتسهيل قياس أدائها واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة خلال عملية الانتقاء والمساهمة في ضمان استمرارية عملها.

كما لا يتم القيام بأية إجراءات عملية للتأكد من مدى ملاءمة فضاءات التكوين المقترحة من طرف الجمعيات الشريكة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على جودة التكوينات المقدمة والقدرة على استقطاب المستفيدين والمردودية العامة لهذه المشاريع التي تكلف الدولة.

تجدر الإشارة أن المجلس سجل أن الفضاءات العمومية المخصصة للتكوين لم تتجاوز 18% من مجموع المقرات المصرح بها برسم الموسم الدراسي 2022-2023، كما تبين من المعاينة الميدانية، المستشارون المقررون الذين قاموا بها، وجود مقرات تكوين عبارة عن شقق ومنازل سكنية ومرائب غير مهيأة لاحتضان دروس محاربة الأمية.

في نفس السياق، تم تسجيل ضعف على مستوى حضور وانضباط المستفيدين من دروس محاربة الأمية التي تؤطرها هيئات المجتمع المدني، إذ ناهز متوسط مؤشر الحضور 40% بعينة تتكون من 14.263 قسما تمت معاينته ميدانيا على مستوى 52 عمالة وإقليما من طرف مكاتب الدراسات المتعاقد معها لهذه الغاية خلال مدة 2019-2022 ولم يتجاوز مؤشر الانضباط في الحضور 43%، وهو ما من شأنه أن يقلل من أثر المجهودات المبذولة من طرف الدولة لمحاربة آفة الأمية.

انطلاقا من هذا التشخيص، يؤكد المجلس على ضرورة الرفع من فعالية ونجاعة برامج محاربة الأمية المنجزة بشراكة مع هيئات المجتمع المدني لتعزيز أثرها الفعلي على تقليص نسبة الأمية، لا سيما من خلال العمل على تصنيف هذه الهيئات واعتماد معايير وإجراءات تمكن من اختيار جمعيات وتعاونيات تتمتع بالاحترافية وبالمصداقية وبالجدية وتتوفر على الموارد البشرية ذات الاختصاص والقدرات المهنية الضرورية لتأطير دروس محاربة الأمية.

في مجال مراقبة التسيير، وهو النقطة الثانية من المحور الثاني: أنجز المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، تنزيلا للبرنامج السنوي 2023 ما مجموعه 166 مهمة رقابية، شملت قطاعات مالية واجتماعية وإنتاجية وبنيات أساسية والبيئة، فضلا عن مواضيع متعلقة بالتنمية المجالية وتدبير المرافق العمومية الترابية.

سأركز في هذا الإطار على مهمتين رقابيتين أساسيتين تتعلقان **بالتغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي ومهمة جد هامة وهي أعمال الدراسات التي تنجزها الجماعات الترابية وهيئاتها.**

بالنسبة **للتغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي**، خلص المجلس إلى ضرورة الاستغلال الأمثل لنتائج الأبحاث العلمية التي تعالج الإشكالات المرتبطة بالتغيرات المناخية في المجال الفلاحي، سواء في مجال التخفيف أو في التكيف، والعمل على تنزيلها على أرض الواقع عبر تعزيز التواصل بين المؤسسات، وتشجيع نشر المعلومات والمعارف وتيسير استيعابها من طرف الفلاحين.

لأجل ذلك، فإنه من اللازم تدارك النقائص التي تعرفها منظومة البحث العلمي الفلاحي، والمتمثلة أساسا في ضعف التنسيق والتعاون في مجال الأبحاث الزراعية على المستوى الوطني، وغياب نظام لتدبير المعطيات يربط المؤسسات المنتجة للمعرفة العلمية الفلاحية، ومنها المؤسسات العليا الأربعة للتكوين والبحث الزراعي التابعة للوزارة الوصية، إذ من شأن هذا النظام

(نظام تدبير المعطيات) أن يتيح تبادل الموارد وتقاسم النتائج وأن يساهم في تحسين نجاعة وفعالية البحث العلمي في المجال الفلاحي.

بالنسبة لبرامج التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الفلاحي: أظهر تحليل نتائج جرد الغازات الدفيئة المنبعثة من القطاع الفلاحي لسنة 2018، أن التدابير المتخذة لتخفيف هذه الانبعاثات، من خلال غرس الأشجار المثمرة على مساحات فاقت 650 ألف هكتار، تبقى غير كافية للحد من تطور كمياتها وتخفيضها إلى حدود المستويات المتوقعة حسب التصور المرجعي المعتمد والذي يحدد تطور حجم هذه الانبعاثات بين سنتي 2010 و2030.

بالتالي ففي غياب مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والمصادر الرئيسية للانبعاثات، تأخذها بعين الاعتبار عند تصميم ووضع برامج التخفيف، فإن هذه التدابير المرتكزة أساسا على غرس الأشجار المثمرة، لم تكن كافية للحد من الانبعاثات نظرا للتغييرات الحاصلة في تخصيص الأراضي، من خلال تكثيف الزراعات السنوية على أراض ذات غطاء نباتي غابوي أو رعوي وكذلك التوسع الحضري والعمراني على الأراضي الفلاحية.

فيما يخص **تدابير التكيف مع آثار التغيرات المناخية**، أضحى ترشيد واستدامة الموارد المائية المخصصة للري ضرورة قصوى، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التغيرات المناخية في بلورة ووضع مشاريع توسيع وتحديث أنظمة الري.

وفي هذا الإطار، تم إدراج برامج مهمة لتكيف القطاع الفلاحي مع التغيرات المناخية ضمن المساهمة المحددة وطنيا، لا سيما برنامج التأمين الفلاحي وبرامج تدبير مياه السقي كالبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، حيث بلغت المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري الحديثة ما يقارب 794.000 هكتارا، أي بنسبة إنجاز بلغت 144% من المساحة المبرمجة خلال فترة سنة 2008-2020 وبرنامج توسيع السقي عند سافلة السدود، حيث تم إلى حدود نهاية سنة 2023 استكمال التهيئة على مساحة 39.000 هكتار، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 24% من الهدف المسطر في أفق 2020، غير أن هذه البرامج تتطلب إجراء تقييم دوري لاحق للمشاريع، وذلك لرصد تأثير القيود على إمدادات المياه في الدوائر السقوية على الإنتاجية وعلى دخل الفلاحين واليد العاملة في المجال الفلاحي، وكذا مراجعة برنامج توسيع الري الذي تم اعتماده منذ سنة 2008، وذلك من خلال تحديد أهداف قابلة للتحقيق تتناسب والموارد المائية التي يمكن تعبئتها وتتناسب أيضا مع طبيعة المجال الترابي لكل منطقة.

فيما يخص مجال التأمين متعدد المخاطر المناخية، يظل معدل انخراط الفلاحين في هذا التأمين ضعيفا، رغم الارتفاع الذي عرفه خلال الفترة 2012-2023، حيث انتقل من 7% خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 إلى 24% خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 أي تأمين 1,2 مليون هكتار.

وفي سياق يتسم بارتفاع تعرض المحاصيل الزراعية للمخاطر المناخية، فإن ضمان استدامة منتوج التأمين متعدد المخاطر المناخية مرتبط بإيجاد طرق متجددة ومبتكرة للتمويل.

في هذا الإطار، أوصى المجلس بتسريع وثيرة إنجاز المشاريع المتعلقة بتوفير مياه الري من مصادر غير تقليدية، خاصة عن طريق تحلية مياه البحر بالنسبة للمشاريع المبرمجة بجهة الشرق وبوجدور والوالدية وتزنيت والصويرة، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة في مجال الري، مع الحرص على ضمان المراقبة الميدانية من أجل ترشيد استعمال مياه الري.

دعا المجلس أيضا إلى اعتماد رؤية مندمجة للبحث العلمي، تهم التغيرات المناخية وتأثيرها على المجال الفلاحي وترجمتها إلى عقود برامج مع مختلف مؤسسات البحث الزراعي.

المهمة الموضوعاتية حول **أعمال الدراسات التقنية** وقد أنجزتها المجالس الجهوية الاثنتا عشرة، مهمة موضوعية حول أعمال الدراسات التقنية التي تقوم بها الجماعات الترابية والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وشركات التنمية المحلية.

في هذا الإطار، الفترة موضوع هاذ المراقبة، المهمة الموضوعية 2019-2023 أنجزت هذه الجماعات الترابية وهيئاتها خلال هذه الفترة ما مجموعه 8.007 دراسة تقنية بمبلغ 1.167.000 درهم، من خلال إبرام 1.394 صفقة بمبلغ 731,63 مليون درهم وسندات طلب 6613 سند طلب بمبلغ 435,43 مليون درهم.

همت هذه الدراسات مجالات متعددة، "الطرق والمسالك" بنسبة 32% من حيث عدد الدراسات المنجزة، مجال "التأهيل الحضري وتأهيل المرافق الجماعية" بنسبة 22%، مجال "البنايات" بنسبة 17%، مجال "الربط بالماء الصالح للشرب" بنسبة 10,2%.

في هذا الصدد، سجلت المجالس الجهوية للحسابات عدم الدقة في تحديد المشاريع المعنية بالدراسات التقنية ومكوناتها والكلفة التقديرية لهذه الدراسات، قبل الإعلان عن طلبات العروض.

كما أن عمليات اختيار مكاتب الدراسات تشوبها عدة نقائص، تتجلى خاصة في اعتماد معايير غير موضوعية تمس بمبدأ المنافسة، كاشتراط الإدلاء بشواهد اعتماد تخص مجالات لا تتعلق بموضوع الدراسة المزمع إنجازها.

وسجل كذلك تركيز الطلبيات العمومية المتعلقة بالدراسات التقنية على عدد محدود من مكاتب الدراسات، حيث سجلت المجالس الجهوية أن نسبة 7% فقط من المكاتب التي نالت صفقات عمومية متعلقة بالدراسات، بما فيها التجمعات في المكاتب، 7% حصلت على 34% من حيث عدد الصفقات و33% من حيث مبلغها.

فيما يخص سندات الطلب، استفادت نسبة 2% فقط من مكاتب الدراسات من 24% من حيث سندات الطلب وعددها 24% من حيث

مبلغها.

فيما يتعلق بتنفيذ أعمال الدراسات التقنية واستغلالها لإنجاز المشاريع التي رصدت لها، سجل عدم تخصيص آجال معقولة وملائمة لإنجاز الدراسات التقنية، خصوصا تلك التي يتم تنفيذها عبر مسطرة سندات الطلب.

كما لا تقوم الجماعات الترابية وهيئاتها بتحديد دقيق لمكونات مخرجات الدراسات التقنية المنجزة ومواصفاتها ومضامينها، فضلا عن عدم إمكانية فحص هذه المخرجات ومراجعتها للتأكد من مدى مطابقتها لمقتضيات دفاتر التحملات.

يضاف إلى ذلك، عدم قيام مجموعة من المكاتب المتعاقد معها بالتتبع المنتظم لأشغال المشاريع المنبثقة عن الدراسات المنجزة ومراقبتها.

عنصر مهم وهو مدى استغلال نتائج الدراسات التقنية المنجزة، سجل تباين بين الجهات في نسبة المشاريع المنبثقة عن الدراسات التقنية، سواء المنفذة أو التي في طور التنفيذ، تراوحت هذه النسبة على مستوى 4 جهات ما بين 54% و92%، بينما لم تتجاوز على مستوى 4 جهات أخرى عتبة 44%، كما أن دراسات أنجزت، بكلفة تتجاوز 104 مليون درهم في سائر جهات المملكة الجماعات الترابية، دون أن ينبثق عنها أي مشروع تجهيز.

بناء على هذا، أوصى المجلس بتعزيز الموارد البشرية بالجماعات الترابية وتنمية قدراتها، لا سيما بالنسبة للجماعات في المجال القروي، من أجل تدبير فعال لمختلف مراحل تنفيذ الطلبيات العمومية المتعلقة بأعمال الدراسات. كما حث على إدراج معايير موضوعية قابلة للقياس والتقييم من أجل الحصول على العرض الأفضل تقنيا واقتصاديا، وكذا اعتماد آجال معقولة لإنجاز أعمال الدراسات بما يتلاءم وموضوعها ونوعية مخرجاتها، مع التحديد الدقيق والمفصل لهذه المخرجات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يحرص المجلس على **تتبع تنفيذ التوصيات** الصادرة عنه ضمن مختلف تقاريره، وذلك حرصا على ضمان أثر فعلي ومستدام للأعمال الرقابية لفائدة المواطنين، لفائدة الاستثمار والمستثمرين.

في هذا الصدد، بلغت نسبة التوصيات المنفذة كليا، 44% ونسبة التوصيات المنفذة جزئيا 37%، في حين ظلت 19% غير منجزة.

وقد رصد المجلس تدريجيا عدة آثار إيجابية لتنفيذ توصياته على تدبير الشأن العمومي.

ويرجع عدم تنفيذ مجموعة من التوصيات، حسب الأجهزة المعنية، إلى عدة عوامل تتمثل أساسا في ارتباط إنجاز بعض التوصيات ببرامج ومشاريع ذات طابع استراتيجي تتطلب مددا زمنية طويلة لتنفيذها، وتستلزم أيضا تنسيق الجهود ما بين قطاعات أو أجهزة عمومية متعددة، كما أن هناك ارتباط إنجاز بعض التوصيات بتنفيذ أوراش أخرى أو ترتبط بعض التوصيات بإصدار نصوص تشريعية أو تنظيمية، هذا بإضافة أحيانا إلى إكراهات ترتبط بمحدودية الموارد المالية والبشرية.

المحور الثالث، حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين، يخص **المهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة،** ويتعلق الأمر في هذا المحور بالأنشطة القضائية للمحاكم المالية ومهام أو اختصاص مراقبة التصريح الإجباري بالممتلكات وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية.

فيما يتعلق **بالاختصاصات القضائية للمحاكم المالية،** أود أن أشير إلى حرص المجلس على تفعيل الأثر المالي، موازاة مع ممارسة هذه الاختصاصات، أي حتى قبل إثارة مسؤولية المدبرين العموميين المعنيين، وقد سجل المجلس خلال الفترة ما بين يناير 2023 إلى حدود شتنبر 2024، تمكنت الأجهزة المعنية من استيفاء مبالغ تناهز 139 مليون درهم تتوزع على المجالات الآتية:

- ✓ بالنسبة لتحصيل ديون وواجبات مستحقة: هاذي كلها رجعوها، بلغت 54 مليون، وأتحدث هنا قبل إثارة المسؤولية؛
- ✓ تحصيل ديون وواجبات مستحقة: بلغت 54 مليون درهم؛
- ✓ الوفاء بالتزامات تعاقدية يصل مبلغها حوالي 78 مليون درهم؛
- ✓ إرجاع مبلغ 28 مليون درهم من طرف المحاسبين العموميين قبل استكمال في بعض الأحيان.. قبل مباشرة المساطر؛
- ✓ وتطبيق غرامات تأخير تناهز 6,3 مليون درهم؛
- ✓ واسترجاع مبالغ أديت خطأ في حدود 820.000 درهم.

بما مجموعه كما قلت 139 مليون درهم.

في العديد من الحالات، تم اتخاذ إجراءات، مواكبة في بعض الأحيان لمهام قبل إصدار في بعض الأحيان التقارير، لتعزيز آليات المراقبة الداخلية وإرساء أساسياتها ومبادئها، باعتبار المراقبة الداخلية هي المدخل الأولي لتجويد التدبير وكذا للمساهمة في الوقاية من حالات الفساد المالي والإداري.

بالنسبة **لميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير،** همت الملفات الرائجة 297 متابعا، تم البت في 86 منها، وتوزعت القرارات والأحكام الصادرة ما بين:

- ✓ قرارات وأحكام بالغرامة بما يناهز 5 ملايين درهم، همت 58 ملفا؛
- ✓ هناك أيضا قرارات وأحكام بإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات التي تسببت فيها المخالفات المرتكبة بالأجهزة المعنية، أحكام بالإرجاع بمبلغ إجمالي يتجاوز 9 ملايين درهم، همت 7 ملفات من ضمنها 6 ملفات تم الحكم فيها في آن واحد بالغرامة وبإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات؛
- ✓ هذا، بالإضافة إلى قرارات وأحكام بعدم ثبوت المؤاخذات في 24 ملفا. وهذا يدل على العمل الذي يقوم به السادة القضاة والسيدات القاضيات بتجرد وبموضوعية واستقلالية.

وبالتالي، فقد تعدى المبلغ الإجمالي المحكوم به بالإرجاع أو الغرامة 14 مليون درهم.

من حيث طبيعة الأجهزة والأشخاص المتابعين في إطار الملفات الرائجة: مثلت المؤسسات العمومية نسبة 75% من الأجهزة موضوع القضايا المرفوعة أمام المجلس في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

على مستوى المجالس الجهوية للحسابات: همت القضايا الرائجة 110 جهازا، شكلت الجماعات الجزء الأكبر منها بنسبة 93% بالنظر إلى عددها (1503 جماعة).

وقد همت الأفعال التي شكلت قرائن على ارتكاب مخالفات في إطار الملفات الرائجة، همت بشكل رئيسي مجالي تدبير الصفقات العمومية والمداخيل.

وهكذا، فقد تمثلت أهم الأفعال المسجلة عند تنفيذ الصفقات العمومية في الإشهاد غير الصحيح على تسلم الأشغال أو توريدات غير مطابقة للمواصفات المتعاقد بشأنها أو للكميات المنجزة فعليا، كذا سجلت حالات التسلم المؤقت للأشغال بالرغم من عدم إتمام إنجازها والنقص في جودتها، فيما تمثلت الأفعال المسجلة بشأن إعداد وإبرام الصفقات العمومية في عدم اللجوء إلى المنافسة دون مبرر والإعمال غير السليم للمعايير المحددة بنظام الاستشارة لتقييم عروض المتنافسين والقصور في تحديد الحاجيات عند إعداد دفتر الشروط الخاصة.

بالنسبة للمداخيل: يرجع مصدر أهم الأفعال موضوع المتابعات إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد تحصيل موارد مستحقة بموجب خدمات مقدمة أو استخلاص مقابل استغلال عقارات، وكذا القصور في تحديد وضبط الوعاء الضريبي، وعدم اللجوء لمسطرة الفرض التلقائي للرسوم، أيضا عدم مراقبة الإقرارات المصرح بها من طرف الملزمين، والنقص في تحصيل مجموعة من الرسوم أو في احتساب مبلغ الرسم؛ هذا في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

في مجال التدقيق والبت في الحسابات: بلغ عدد الحسابات المقدمة إلى المحاكم المالية من طرف المحاسبين العموميين من فاتح يناير 2023 إلى 30 شتنبر 2024، ما مجموعه 4.960 حساب وبيان محاسبي، منها 535 حساب وبيان مقدما بطريقة لا مادية؛ هناك مجهود يتم لجعل هذا التقديم يتم بصفة لا مادية.

كما تلقى المجلس 155 حسابا مقدما من طرف الآمرين بالصرف، فيما لم يتم تقديم 2.258 حسابا أو بيانا محاسبيا برسم سنتي 2022 و2023، حيث قام المجلس بمراسلة المحاسبين المعنيين قصد حثهم على تقديم حساباتهم قبل مباشرة تطبيق الغرامة والغرامة التهديدية المنصوص عليها في مدونة المحاكم المالية.

ويسجل المجلس تفاعل المحاسبين العموميين مع مذكرات الملاحظات والقرارات والأحكام التمهيدية، من خلال إرجاعهم لما يناهز 28 مليون درهم إلى خزينة الأجهزة المعنية قبل صدور القرارات والأحكام النهائية.

وقد أسفرت عمليات التدقيق والبت في الحسابات عن إصدار 761 قرارا وحكما نهائيا بالعجز بقيمة إجمالية تناهز 54,8 مليون درهم مقابل 3190 قرارا وحكما نهائيا بإبراء الذمة، 761 قرارا وحكما بالعجز، بالمقابل 3190 قرارا وحكما نهائيا بإبراء الذمة.

وتبين الحصيلة العامة أن القرارات والأحكام بإبراء الذمة شكلت 81% من القرارات والأحكام النهائية الصادرة وأن مبالغ العجز المحكوم بها ناتجة أساسا عن عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة على المحاسب في مجال تحصيل الموارد بنسبة 89%.

أما بالنسبة **للأفعال التي قد تستوجب عقوبة جنائية،** فقد أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2022 إلى متم شتنبر 2024، ستة عشر ملفا على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض قصد اتخاذ المتعين بشأنها.

يتعلق الأمر بقرائن أفعال ذات صبغة جنائية مرتبطة بمجالي تنفيذ الصفقات والتعمير أو متعلقة بمنافع شخصية غير مبررة أو بالإدلاء بشواهد مرجعية للولوج لطلبيات عمومية، هذه الشواهد المرجعية تتضمن معطيات غير صحيحة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

في إطار **التصريح الإجباري بالممتلكات،** حرصا على تكريس واجب تقديم التصاريح الإجبارية بالممتلكات، واصلت المحاكم المالية إجراءات تتبع مآل الإنذارات الموجهة للملزمين المخلين بواجب التصريح بالممتلكات خلال سنة 2023 إلى غاية متم شتنبر 2024، حيث سجلت قيام 340 ملزما منذرا، أي بلغ له الإنذار، قيام 340 بتسوية وضعياتهم (214 منهم موظفون و126 منتخبون) وهو ما يمثل نسبة تسوية تناهز 20% من مجموع الملزمين المنذرين.

وفي هذا الصدد، تباشر المجالس الجهوية للحسابات الاثني عشرة مباشرة العقوبات المنصوص عليها في القانون بالنسبة للمخلين الذين لم يعملوا على تسوية وضعيتهم على الرغم من انقضاء أجل ستين يوما على تاريخ توصلهم بالإنذارات.

وتواصل المحاكم المالية مساعيها لتبليغ الإنذارات للمخلين الذين وجهت إليهم الإنذارات ولم يتم التوصل بما يفيد تسلمهم لها بسبب أخطاء في العناوين، ولكن بفضل اتفاقية وقعها المجلس مع المديرية العامة للأمن الوطني، تمكن المجلس من تحقيق إنجاز هام (pour la fiabilisation) للتحقق من العناوين.

على مستوى آخر، وبناء على دراسة تقييمية قام بها المجلس الأعلى بخصوص ممارسته لاختصاص تلقي وتتبع ومراقبة التصريح بالممتلكات منذ دخول المنظومة ذات الصلة سنة 2010، قام بتوجيه مذكرة استعجالية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة،

تمحور حول سبل تطوير هذه المنظومة بغية تجاوز النقائص التي تعتريها والارتقاء بها إلى منظومة أو نظام أكثر فعالية من أجل مراقبة التصاريح المودعة على أسس موضوعية ومتجردة، بما يسهم في الوقاية من الفساد ومكافحته.

وإذ يسجل المجلس التفاعل الإيجابي للوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الادارة في جوابها على ملاحظات وتوصيات المجلس المضمنة بالمذكرة الاستعجالية، فإنه يؤكد على الحاجة الماسة إلى إعداد نظام قانوني موحد وشامل لمختلف فئات الملزمين بالتصريح الإجباري بالممتلكات وملاءمته مع مقتضيات دستور 2011، وإلى وضع مسطرة لضبط وحصر وتحيين قوائم فيها كثير من النقائص، قوائم الملزمين بالتصريح التي يتم إعدادها مبدئيا من طرف السلطات الحكومية المختصة.

يدعو المجلس أيضا إلى ضرورة العمل على إعادة النظر في مضمون النموذج الحالي للتصريح بالممتلكات، يدعو أيضا المجلس إلى إرساء نظام إلكتروني مندمج لتلقي وتتبع ومراقبة التصريحات بالممتلكات، وكذلك إلى وضع نظام عقوبات ملائم ومتدرج بشأن الاختلالات أو المخالفات المتعلقة بالتصريح بالممتلكات.

بالنسبة **لتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها** برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2022، الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، بالإضافة إلى المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

في هذا الإطار، بخصوص إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة المحصورة إلى غاية متم سنة 2024، قام 24 حزبا سياسيا ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها في إطار الدعم السنوي أو للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية، بمبلغ إجمالي قدره 38,40 مليون درهم؛ وقد تم تحديد المبالغ الباقي إرجاعها إلى الخزينة من قبل 13 حزبا ومنظمتين نقابيتين بمبلغ 22 مليون درهم.

بالنسبة للدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022، تم صرف مبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم لفائدة 7 أحزاب، خلال الفترة ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، سجل المجلس قيام حزبين بإرجاع كامل الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ 2,76 مليون درهم، فضلا عن قيام 4 أحزاب من أصل 5، أنجزت الدراسات المتعاقد بشأنها، قيام 4 أحزاب بإرجاع باقي الدعم غير المستعمل بما مجموعه 2,03 مليون درهم، وفي هذا الصدد أوصى المجلس بمواصلة الجهود الرامية إلى إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة إلى الخزينة.

على مستوى آخر، وبعد مصادقته على التقارير المتعلقة بفحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين برسم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلسي البرلمان والجماعات الترابية لسنة 2021، قام المجلس، بعد استنفاذ جميع الإجراءات، بإحالة أمر 21 منتخبا من مجالس الجماعات الترابية الذين تخلفوا عن إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية على المحاكم الإدارية المختصة، قصد مباشرة الإجراءات اللازمة للتصريح بتجريدهم من عضوية مجالس الجماعات الترابية التي انتخبوا برسمها.

كما وجه المجلس أيضا وبعد استنفاذ جميع الإجراءات، وجه المجلس إلى وزير الداخلية قوائم تضم 474 مترشحا (مترشح وليس منتخب) 474 مترشح تخلفوا عن إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية لدى المجلس لاتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بالتصريح بعدم أهليتهم للانتخابات التشريعية العامة والجزئية، ولانتخابات المجالس الجماعية والغرف المهنية طيلة مدتين انتدابيتين متتاليتين.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمون،

إن كافة هذه المهمات التي باشرتها المحاكم المالية لم تكن لتتم في المستوى المطلوب دون تعبئة الموارد المتاحة لهذا الغرض.

في هذا الصدد، يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية قصوى للكفاءات البشرية، كفاءة ليس فقط مهنية، ولكن أيضا الكفاءة الأخلاقية التي يحتاجها سواء عند التوظيف، وهو توظيف يكون هادفا وحازما، ولا يدخل ولا يؤم المحاكم المالية إلا من يستحق العمل بها، يولي المجلس أهمية قصوى للكفاءات عند التوظيف أو خلال المسار الإداري عبر تطوير قدرات قضاته وموظفيه، وكذا أيضا عبر الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية كوسيلة أساسية في أداء مهن المحاكم المالية.

وفي إطار التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الإفريقية والعربية، يواصل المجلس تقديم المساعدة والخبرة لفائدة الموظفين والقضاة والمدققين المنتسبين لهذه الأجهزة، وذلك عبر ورشات تكوينية وعلمية.

وعبر أنشطة التعاون، يسعى المجلس أيضا إلى التعرف ليس فقط إلى التعرف، ولكن أيضا إلى التشبع بالممارسات الجيدة في ميدان الرقابة المالية على المال العام، بغية الرفع من كفاءة القضاة والموظفين وتمكينهم من القيام بأعمال رقابية وقضائية ذات جودة عالية ووفق المعايير الدولية للمنظمة العليا للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI[1]).

كما يعتبر التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الاطراف من بين القنوات أيضا والوسائل الكفيلة بالتعريف بالتجربة والخبرة المغربيتين وضمان إشعاع دولي متزايد للمجلس الأعلى للحسابات ولبلادنا في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، عرفت نهاية السنة التي ودعناها حدثين بارزين:

- **الحدث الأول:** يتمثل في انتخاب المجلس الأعلى للحسابات في المملكة

[1] Organisation Internationale des Institutions Supérieures de Contrôle des Finances Publiques.

المغربية في 8 أكتوبر 2024 على رأس الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الوظائف القضائية، وهي منظمة حديثة الإنشاء، وأنشئت بمبادرة للمجلس الأعلى للحسابات المغربي ونظيره البرازيلي، وبهذه الصفة ستحتضن بلادنا مقر هذه المنظمة الجديدة، هذه المنظمة كانت عبارة عن منتدى يضم 10 دولا، الآن أصبحت منظمة دولية إلى حدود الآن التحق بها الكثير وتضم 32 مؤسسة عليا للرقابة.

ويعكس هذا النجاح الاعتراف بجهود المحاكم المالية في تعزيز النموذج القضائي.

- **الحدث الثاني،** أيتها السيدات والسادة النواب المحترمون، يتعلق بانتخاب المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في 4 دجنبر 2024، للاضطلاع بمهام الأمانة العامة للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – ما تدعى بالأفروساي (AFROSAI)- واستضافة مقرها الدائم بالعاصمة الرباط، هذه المنظمة تضم في عضويتها الأجهزة العليا للرقابة للبلدان الأفريقية الأربعة والخمسون، إضافة إلى محكمة الحسابات للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

يترجم هذا الاختيار، أيتها السيدات والسادة النواب المحترمون، يترجم التزام بلادنا الراسخ بتعزيز التعاون الشامل في بعده جنوب - جنوب، طبقا للرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي يجعل التعاون الإفريقي في كافة المجالات في طليعة أولويات المملكة المغربية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن بلادنا، رغم حجم التحديات التي تواجهها، تتوفر على مقومات متينة تجعلها أكثر قدرة على مواجهة التغيرات والصمود في وجه الأزمات، وعلى مجابهة ومواجهة التحديات الراهنة والتحديات المستقبلية.

يتعين في هذا الظرف بالذات العمل على إدماج استراتيجية تدبير المخاطر على نحو كامل ضمن البرامج التنموية لبلادنا والحرص على تفعيلها في أرض الواقع، يتعين أيضا نشر ثقافة تدبير المخاطر لدى المسؤولين والمدبرين العموميين؛ فذلك رهان أساسي من أجل ضمان تنمية مستدامة وشاملة لمجموع ربوع المملكة.

ختاما، أود أن أشيد بعلاقات التعاون البناء السائدة ما بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان، وكذا مع سائر أجهزته ولجانه، تلك العلاقات التي ما فتئت تتعزز باستمرار، والتي تهدف إلى الهدف النبيل وهو الارتقاء بالمهام المنوطة بالمؤسستين وتكريس أدوارها الدستورية.

يسجل المجلس أيضا الدعم الذي ما فتئت تقدمه الحكومة للمجلس الأعلى للحسابات حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، ليس فحسب من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية، ولكن أيضا بتيسير تتبع تنفيذ التوصيات وحث المرافق العمومية على التفاعل معها على أوسع نطاق، هدفنا في ذلك خدمة المصالح العليا للوطن وتدعيم الصرح المؤسساتي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

"**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**". صدق الله العظيم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير أمتنا ومواطنيها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة.

الشكر موصول كذلك للسادة القضاة ورؤساء الغرف.

السيدة والسادة الوزراء، شكرا على حضوركم.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون، شكرا على حضوركم.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.